

"الامن العام" تعاين التعديلات على قانون انتخاب البلديات تعزيز الإنماء المتوازن سعياً إلى اللامركزية الموسّعة

تزامنا مع التحضيرات الجارية لاجراء الانتخابات النيابية المقررة في 15 ايار المقبل، تشهد لجنة الدفاع الوطني والداخلية والبلديات النيابية ورشة عمل لبت مجموعة اقتراحات القوانين الهادفة الى تعديل قانون البلديات وتطويره بغية تسهيل اعمال البلديات والاتحادات البلدية وتعزيز قدراتها التنفيذية، توصلنا الى الائماء المتوازن في محاولة لتطبيقه في الانتخابات البلدية المقبلة

لمواكبة الورشة التي تقوم بها اللجنة والداخلية والبلديات، التقت "الامن العام" الفرعية المكلفة من لجنة الدفاع الوطني عضو اللجنة النائب الدكتور بلال عبدالله

عبدالله: تحرير العمل الانمائي من الهيمنة السياسية

■ ما هي الاسباب الموجبة التي دفعت الى التعديلات المقترحة والاهداف المرجوة منها؟
□ واضح ان القانون الذي يرعى مسألة المجالس البلدية والاختيارية اصبح في حاجة الى تحديث وتطوير بما يواكب المرحلة الحالية، اكان في الشق السياسي ام الائمائي ام المرتبط بموضوع اللامركزية. لذلك، كان لا بد من اعادة النظر في العديد من النقاط الاساسية في القانون المعمول به حاليا وهي تتمحور على نقاط عدة، اهمها مرتبط بالصلاحيات التي يمكن ان تكون معطاة للمجالس البلدية وتعزيز دورها الائمائي واعتبارها الوحدة الاساسية لموضوع اللامركزية الادارية بسلطتها المباشرة على كل الادارات الرسمية الموجودة في محيطها والصحية والتربوية والاجتماعية وغيرها، وفي اطر تعزيز الائماء المتوازن وائماء الريف والتنظيم المدني، بما معناه مواكبة الحاجات الائمائية والتوسع العمراني والمحافظة على الاحراج والمحميات. كل هذه الامور، ومنها الثروة المائية ومواجهة الفوضى المنتشرة في هذه المجالات، عدا عن

■ هل تناول كيفية انبثاق السلطة في البلديات وعلى اي اساس؟

□ طبعا هناك نقاش عميق يدور حول كيفية انتخاب المجلس البلدي، بما معناه عدد الاعضاء ووفق اي معايير، فهل يحتسب وعدد اعضائه على اساس المساحة السكانية ام المساحة الجغرافية، وفي الوقت نفسه ان يكون هؤلاء الاعضاء فاعلون؟ نحن نعلم انه كلما كبر عدد اعضاء المجلس البلدي قلت الفعالية. بالاضافة الى هذه النقاط التي تطرقنا اليها، هل المطلوب ان نضع معايير معينة عن مؤهلات يجب ان تكون متوافرة في المرشحين الى اعضاء هذه المجالس. هناك افكار عدة مطروحة للنقاش، فهل من

عضو المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية الدكتور انور سليمان الذي يشارك في مناقشة التعديلات المقترحة. تحدث الاول عن الاسباب الموجبة لما هو مقترح من افكار واهداف، فيما ركز الثاني على اهمية وضع خبرات المنظمة في العمل البلدي والائمائي في تصرف اللجنة توصلنا الى مزيد من استقلاليته وشفافيتها.

الفرعية من لجنة الدفاع الوطني والداخلية والبلديات التي شكلت لهذه الغاية.

■ ما الجديد بالنسبة الى البلديات الصغيرة التي تشكو قلة الموارد لتنفيذ مشاريع كبرى؟

□ هذه قضية مهمة تخضع للنقاش. هدفنا تمكين البلديات الصغرى من توفير التوازن المطلوب بين مداخيلها وحاجات بلدياتها. كان الحديث مطروحا كيف نجمع قرى ودساكر عدة في بلدية واحدة تعزيزا لوارداتها، ولكي تؤمن كلفة جهازها الاداري المناسب للقيام بواجباتها على الاقل، وتستطيع ان تقوم بتنفيذ مشاريع مشتركة تعود بالنفع على مجموعة القرى الصغيرة. حاولنا ان نضع معايير لانشاء بلديات خارج استمرار خضوعها للاعتبارات السياسية وربما الطائفية والمناطقية، كما الائمائية المرتبطة بالمعايير الجغرافية والسكانية.

■ كيف يمكن تقييم عمل اللجنة الفرعية؟
□ امامنا عمل كثير للتفاهم على حل نقاط خلافية ما زالت قائمة ولتذليلها واحدة بعد اخرى. اعتقد اننا كاعضاء في اللجنة التي يرأسها النائب الزميل سمير الجسر ومعنا

سليمان: تطوير العمل البلدي رافعة ونقطة انطلاق للامركزية الموسّعة

■ ثمة حديث عن نقاط خلافية لا تزال قائمة، ما هي اهميتها والمخارج المحتملة؟

□ لا اعتقد ان هناك نقاطا خلافية، بل هناك نقاط لم يتم التفاهم في شأنها بعد، وهي تتطلب مداولات بين الكتل النيابية المختلفة، ابرزها ما يتصل بالنظام الانتخابي في البلديات. هناك اقتراحان مطروحان لالية الانتخاب بين

ان يكون اكثريا او نسبيا، وعلينا بت اي منهما. الهدف الاساس ان يستطيع المجلس البلدي من ان يجتمع ويعمل من دون تعطيل، فلا تؤثر الاستقالات في العمل البلدي وهذه هي نقطة اساسية لم يبت بها. اضافة الى البحث في ان يبقى النظام الانتخابي اكثريا. ففي حال اعتماد النسبية يفضل ان لا تبقى الدائرة البلدية دائرة صغرى لتعكس الصيغة



عضو لجنة الدفاع الوطني والداخلية والبلديات النائب الدكتور بلال عبدالله.

اختصاصيون من وزارة الداخلية والمنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، نسعى الى انجاز ما هو مطلوب من تعديلات في اسرع وقت ممكن، لنتمكن من تطبيق القانون الجديد في الانتخابات البلدية والاختيارية المقبلة، وهو هدف وضعناه نصب اعيننا واجتماعاتنا الاسبوعية مستمرة لهذه الغاية.

ناملك في تطبيق القانون الجديد في الانتخابات البلدية والاختيارية المقبلة

الفضلى لتمثيل الاكثرية. في الحالتين، المهم ان نضمن استمرار العمل البلدي وتجنب انعكاس اي خطوات انفرادية على العمل البلدي.

■ اين هي نقاط القوة والضعف في مجمل التعديلات المقترحة؟
□ نقاط القوة تكمن في الهدف من التعديلات المطروحة، وهي

تعلم المديرية العامة للأمن العام تصميمها المثابرة حتى النهاية.



عضو المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية الدكتور انور سليمان.

◀ اعطاء صلاحيات اوسع للبلديات والتخفيف من الرقابة، وفي حال بقيت، فلتكن مؤخرة لتحافظ البلديات على استقلاليتها ولتبقى بعيدة من التعطيل بسبب التغيب او الاستقالات، اما نقاط الضعف فما زالت غامضة. نحن نفكر في كيفية تعزيز مالية البلديات، فاذا وسعنا الصلاحيات وبقيت مواردها المالية ضعيفة لن تتمكن من ترجمة صلاحياتها التنفيذية. يمكن ان نصل الى عملية دمج بين البلديات كحل ننظر فيه، لكن لم تبلور الفكرة بصورة كافية ولم تتضح الجوانب القانونية لها. المهم ان نصل الى توسيع الصلاحيات وتخفيف الرقابة، والتأكيد على الشفافية ونشر المعلومات عملاً بقانون حق الوصول الى المعلومات وتعزيز عمل اللجان البلدية وضمان مشاركة المواطنين.

انما على الكثير من المشاريع الاغماضية التي عملنا من اجلها مع البلديات. نحن ننفذ مشروع التعاون اللامركزي بين بلديات لبنانية وبلديات المانية ومشاريع اخرى نفذت في لبنان لادارة النفايات والمياه وغيرها. لدينا شبكة واسعة تضم اكثر من 200 بلدية ونستفيد من هذه التجارب في اللجنة. لقد اصبحنا بذلك صوت المجتمع المدني في اللجنة، ومهمتنا القاء الضوء على كل الثغرات والتحديات التي تواجهها البلديات في هذه المشاريع من اجل تحسين الاطار التشريعي والتنظيمي، ولكي تتحرر الادارات المحلية لتقوم بعملها باستقلالية وشفافية وتشاركية.

■ هل يمكن انجاز التعديلات قبل تحديد موعد الانتخابات البلدية المقبلة بعد تأجيلها؟
□ نحن نجهد لانجاز القانون الجديد قبل ايار من هذا العام والمجهود الذي تبذله الكتل النيابية ايضا يصب في النتيجة عينها للتوافق، واذا حصل ذلك يكون القانون جاهزا خلال عام.

وفرنا الدعم القانوني لقوانين البلديات والشراء العام واستقلالية القضاء

□ القيمة المضافة تكمن في وجودنا كمنظمة تقدم الدعم القانوني منذ العام 2017. نحن ساهمنا في انجاز مسودة قانون اللامركزية الادارية الموسعة، وعملنا على قانون استقلالية القضاء وتوقفنا حين صارت المناقشات مغلقة. كذلك شاركنا في وضع الصياغة القانونية لقانون الشراء العام الذي اقر وكتبنا المراسيم التطبيقية لتنفيذه والانظمة الداخلية له. منذ حزيران 2019 نشارك في اللجنة الفرعية لتحديث قانون البلديات. هذه التجربة تستند الى تجربتنا الواسعة في العمل البلدي ليس على مستوى القوانين فحسب والنصوص،

■ ما الذي يبعد القانون الجديد من قانون اللامركزية الادارية المطروح على اللجان النيابية منذ سنوات؟ واين يلتقيان؟

□ نحن كمنظمة، ندعم قانون اللامركزية الادارية منذ العام 2017. بدأنا العمل مع المرشح روبرت غانم ومن ثم مع النائب جورج عدوان، لكن الجهد توقف بعد انتفاضة تشرين 2019. من المؤكد ان هناك ترابطا كبيرا بين القانونين، فالعمل البلدي هو ركيزة اللامركزية الادارية. الاطار البلدي يسمح بتحقيق الائمة وتأمين الخدمات العامة وهو رافعة ونقطة انطلاق للامركزية الموسعة، لكن المهم السعي الى تقوية البلديات تمهيدا لقرار اللامركزية الموسعة. في اختصار، هما قانونان اصلاحيان متلازمان، فاذا كانت البلديات قوية تكون اللامركزية الادارية الموسعة قوية والعكس صحيح.

■ ما هي القيمة المضافة لمشاركتكم في ورشة تشريعية من هذا النوع؟

